



ورقة سياسات مقدمة من
الجمعية المصرية لشباب الأعمال حول

التحول الرقمي وأهميته لشباب الأعمال

يونيو ٢٠٢٠

الجهات المسؤولة:

- ★ مجلس النواب
- ★ رئاسة الوزراء
- ★ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- ★ الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات
- ★ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

* جاءت تلك الورقة نتيجة لقاء جمعية شباب الأعمال في ١٤ مايو ٢٠٢٠

الوضع بالنسبة للتحول الرقمي في مصر وسوق الاتصالات:

- ★ صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠ والذي نص على توسيع اختصاصات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتشمل كل اختصاصات وزارة الإصلاح الإداري (التنمية الإدارية سابقًا) المتعلقة بالميكنة والتحول الرقمي.
- ★ تنفذ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خطة تحول رقمي للخدمات الحكومية. وتهدف الخطة الى ربط جميع الجهات الحكومية بمنظومة تبادل بيانات موحدة بالإضافة الى ميكنة جميع الوحدات الحكومية وذلك من خلال خطة تنفذ على مراحل.
- ★ اتخذت الدولة خطوات جادة في سبيل التحول الى منظومة الدفع الالكتروني والاقتصاد الغير نقدي، حيث صدر قانون ١٨ لسنة ٢٠١٩ بتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي. وينفذ البنك المركزي العديد من المبادرات لتوسيع قاعدة الدفع الالكتروني.

- ★ الترتيب العالمي لمصر في تقرير التنافسية الدولية لسنة ٢٠١٩: ١٠٦ من بين ١٤١ دولة
- ★ مستخدمي الانترنت: حوالي ٤٧ % من إجمالي البالغين
- ★ عدد الاشتراكات للانترنت عبر المحمول: ٥٤% من السكان
- ★ عدد اشتراكات الانترنت للخط الأرضي: ٦,٧% من السكان.
- ★ تكاد تنعدم اشتراكات الانترنت عبر خطوط الفايبر ذات السرعات العالية جدا.
- ★ تتنافس في مصر أربع شركات اتصالات كبرى لتقديم خدمات التليفون والانترنت الأرضي والمحمول.
- ★ ينظم قطاع الاتصالات في مصر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وهو تابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تحديات ومشاكل الاقتصاد الرقمي في مصر في مواجهة احتياجات شباب الاعمال المصرية:

ظهرت تلك التحديات والمشاكل بصورة أكبر عند احتياج معظم القطاعات الاقتصادية لاستخدام التقنيات وبرامج الاتصالات المتقدمة أثناء توقف الاعمال كليا او جزئيا بسبب جائحة الكورونا.

- ★ **ضعف ثقافة المستخدمين:** ثقافة استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات في اداء الاعمال وممارسة النشاط الاقتصادي ما تزال محدودة.
- ★ **مقاومة البيروقراطية:** الغالبية من موظفي المصالح الحكومية ما تزال غير متحمسة لاستخدام الميكنة الحديثة في تأدية الاعمال والخدمات. وربما ترجع هذه المقاومة للتحول الرقمي الى الخوف من فقدان الوظائف او تقليص الصلاحيات الادارية وما يتبعه من فقد للامتيازات. بالإضافة الى ان مؤسسات الدولة ما تزال تعمل في جزر منعزلة فيما يتعلق بالتحول الرقمي ولا يوجد تشارك حقيقي لقواعد البيانات بين كثير من المصالح الحكومية.
- ★ **ضعف البنية التحتية التي تخدم شبكة الاتصالات ونقل البيانات:** تعاني الشبكة من عدم الوصول الى كافة مناطق الجمهورية وبالذات المحافظات الريفية، وكثرة الاعطال وانقطاعات الخطوط، والاضطراب المتكرر في مستوى الخدمة، وانخفاض السرعات بشكل حاد في ساعات الذروة، وضعف كبير في خدمة العملاء والدعم الفني مما يتسبب في خسائر مالية وتباطؤ في النمو وتردد في التحول للاقتصاد الرقمي على نطاق واسع نتيجة تعطل الكثير من اعمال الشركات التي تعتمد على الاتصالات والانترنت بشكل كبير.
- ★ **غياب المنافسة الحقيقية:** الضعف الحالي في البنية التحتية لشبكة الاتصالات يرجع الى حد كبير الى غياب المنافسة الحقيقية في سوق الاتصالات. فعلى الرغم من وجود أربع شركات كبرى تعمل في سوق التليفون والانترنت الارضي والمحمول، الا انه في الواقع العملي لا تتمتع جميعها بنفس الامتيازات والموارد. فمن ناحية، تملك الشركة المصرية للاتصالات الشبكة الارضية بشكل شبه كامل والتي تعتمد عليها جميع الشركات الاخرى في تقديم خدمات الانترنت الارضي. ومن ناحية اخرى، تملك الدولة معظم أسهم الشركة المصرية وتمتلك حصصا في الشركات الاخرى بشكل مباشر وغير مباشر، وهو ما يتسبب عمليا في عرقلة وجود منافسة حقيقية بين الشركات. هذه المنافسة ضرورية في احداث نقلة نوعية في جودة وانتشار خدمات الاتصال بحيث يعطي ذلك أساسا قويا لانطلاق الاقتصاد الرقمي.
- ★ **الإطار التشريعي يتقدم ببطء:** مما يعوق سرعة التحول للاقتصاد الرقمي واستخدام التطبيقات الرقمية وبالتالي يؤثر سلبا على قبول ثقافة التعامل الرقمي سواء في اداء الاعمال او الدفع والتجارة الاليكترونية او التعامل مع المؤسسات الحكومية.
- ★ **الجهة الرقابية غير فعالة:** كثير من الشكاوى المقدمة من المستخدمين الى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عادة لا يتم البت فيها او اتخاذ قرار حاسم ضد الشركات المقدمة للخدمة بسبب عدم وجود ضغط كافي من الجهة الرقابية لتحسين الخدمة.

التوصيات والمقترحات:

- ★ التشريعات والنظم واللوائح:
- « إلزام كافة الجهات الحكومية بتطبيق وتوسيع استخدام التوقيع الإلكتروني للأشخاص الطبيعية والاعتبارية وقبول هذا التوقيع في كافة المعاملات والخدمات التي تؤديها هذه الجهات الحكومية.
- « إلزام جميع البنوك بتفعيل الانترنت المصرفي بحيث يمكن تنفيذ معظم العمليات المصرفية من خلال تطبيقات الانترنت.
- « دعم استقلالية الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات واعطاءه صلاحيات واسعة في محاسبة شركات التكنولوجيا وخصوصا شركات الاتصالات الكبرى.
- « منح حوافز ضريبية لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف رفع قدرتها التنافسية وتمكينها من تقديم خدماتها بأسعار مناسبة لعموم المستخدمين.
- ★ البنية التحتية:
- « ضرورة وضع مستهدفات سنوية لقطاع الاتصالات بهدف الوصول الى المعدلات العالمية في اتاحة وانتشار وسرعة وجودة خدمات الانترنت.
- ★ خلق بيئة تنافسية حقيقية بسوق الاتصالات
- « عملاً مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع مقدمي الخدمة وهو الامر الضروري لتسارع وتيرة التحديث في الشبكات.
- ★ الثقافة الرقمية:
- « تنفيذ خطة قومية لنشر الوعي الرقمي وتيسير استخدام تطبيقات الانترنت لكافة فئات المجتمع. وتعد ازمة الكورونا كفرصة جيدة لتغيير الثقافة الرقمية حيث تضطر الشركات ومؤسسات الاعمال الان الى التوسع في استخدام الانترنت وتطبيقات التواصل والتجارة والدفع الإلكتروني.
- « اعتماد صناعة القرار الحكومي بشكل أساسي على تحليل واسع للبيانات ما سيسرع من تبني مؤسسات الدولة لخطط التحول الرقمي.
- « الاستمرار في دعم جهود المؤسسات التعليمية في سبيل تضييق الفجوة الرقمية لدى الطلاب ومن ثم خلق جيل يستطيع استيعاب التحول الرقمي ويساهم في سرعة انتشاره.
- « توسيع نطاق التدريب على البرمجة وصناعة وادارة التطبيقات لسد احتياجات السوق من الكوادر الفنية.
- ★ الحكومة الإلكترونية:
- « في إطار توحيد ادارة البيانات الحكومية بحيث تخضع لمؤسسة واحدة، ولتنسيق التعامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، نوصي بوضع قواعد مرنة وفعالة للحصول على البيانات من الجهات الحكومية.
- « تطوير الهيكل الاداري للدولة بحيث يعاد توزيع المهام على العاملين بالدولة وفقا للمنظومة الموحدة للحكومة الإلكترونية وبحيث يصبح لكل موظف بالدولة بطاقة تعريف رقمية.
- « تنفيذ برامج تأهيل وتدريب مكثفة للعاملين بالمؤسسات الحكومية تسرع من وتيرة ادماجهم في منظومة الحكومة الإلكترونية.
- « وضع الاولوية لتوفير الاستثمارات الكافية للتطوير الرقمي لجميع مؤسسات الدولة والوصول الى الحكومة الإلكترونية الشاملة بحلول عام ٢٠٢٥.
- ★ دعم الشركات المحلية العاملة في مجال التكنولوجيا الرقمية
- « وخلق حاضنات اعمال للشركات الصغيرة وتمكينها من تقديم منتج محلي منافس للشركات العالمية.

